

٦٤/١٩٨٥ - سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية بشأن حالة العمال المهاجرين الأفريقيين

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ادراما منه لما يترتب على الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة في إفريقيا ، من عواقب خطيرة بالنسبة للظروف المعيشية لشعوب إفريقيا ولتمويل وتوفير الخدمات الاجتماعية ، وهي خدمات أكثر حيوية الآن منها في الفترات السابقة من التنمية الاقتصادية ،

وإذ يؤكد من جديد الدور الأساسي للرعاية الاجتماعية في التنمية الشاملة وفي معالجة القضايا الملحة الناشئة بصفة خاصة عن نقص الأغذية ، والمشاكل المتصلة باللاجئين والمشردين ، وتفكك الأسر ، وانعدام المرافق الصحية والتربية الكافية ، والبطالة والعمالة الناقصة ، والتحضر ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ،

وقد نظر في قضية العمال المهاجرين الأفريقيين وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المرسلة والمتعلقة للعمال ،

وإذ يلاحظ أن العمل يجري منذ عام ١٩٧٩ بشأن وضع اتفاقية دولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم ،

١ - يحيث جميع الدول الأعضاء ، وخاصة أقل البلدان نموا ، على أن تستعد وأن تمثل تمثيلا كافيا في اجتماع التشاور الإقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية المقرر عقده في عام ١٩٨٧ ،

٢ - يرجو من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا إعداد تقرير عن القضايا المحددة في قرار المجلس ٢٢/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٨٣ ، مع التأكيد بصفة خاصة على القضايا التي تهم إفريقيا أو تتصل بها بالذات ، وضمان أن يوعز جوهر التقرير في كامل الاعتبار في جدول أعمال اجتماع التشاور الإقليمي ووثائقه ؛

٣ - يرجو كذلك من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يتخذ الترتيبات اللازمة لإجراء دراسة متعمقة لحالة العمال المهاجرين الأفريقيين في البلدان المطلقة والمرسلة بغية استخلاص الإجراءات والتدابير المناسبة التي يتبعين اتخاذها نحو تعزيز رعاية العمال المهاجرين وأسرهم وحماية حقوقهم وكذلك السياسات المناسبة لدماجهم في المجتمع ؛

٤ - يوصي الجمعية العامة ، بالموافقة على الآثار التقنية والمالية المترتبة على اشتراك اللجنة الاقتصادية لافريقيا في كل من النشاطين ، كما وردت في الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الجلسة العامة ٥٦

٦ تموز/يوليه ١٩٨٥